

82 عملاً مقاوماً في الضفة والقدس خلال أسبوع

رام الله/ فلسطين:
رصد مركز معلومات فلسطين - مَعطى (82) عملاً مقاوماً نوعياً وشعبياً في الضفة الغربية والقدس المحتلة، خلال الفترة الممتدة ما بين 19 كانون الأول/ديسمبر 2025 وحتى 25 كانون الأول/ديسمبر 2025. وأوضح المركز في حصاه الأسبوعي، أمس، أن الأعمال الموثقة تنوعت بين اشتباك مسلح واحد، و3 عمليات تفجير عبوات ناسفة، إلى جانب 7 حالات تصد لاعتداءات المستوطنين، وعملياتي إضرار بمركبات

2

شرطة الاحتلال تُفرج عن جندي دهس فلسطينياً أثناء صلاته بـرام الله

القدس المحتلة/ فلسطين:
أفرجت شرطة الاحتلال الإسرائيلي، أمس، عن الجندي المستوطن الذي أقدم، أول من أمس، على دهس فلسطيني بشكل متعمد في أثناء تأديته الصلاة في الشارع في قرية دير جريز شمال شرق رام الله بالضفة الغربية المحتلة. وأظهر توثيق مصور إقدام المستوطن الجندي بجيش

3

فلسطين

يومية - سياسية - شاملة

WWW.FELESTEEN.PS | العدد 6254 | 8 صفحة

السبت 7 رجب 1447 هـ 27 ديسمبر/ كانون الأول 2025 Saturday 27 December 2025



20070503

اقتحام واسع لبلدة قباطية واعتقال والد منفذ عملية بيسان

مقتل مستوطنين بعملية طعن ودهس مزدوجة



قوة من جيش الاحتلال الإسرائيلي في موقع تنفيذ عملية الطعن في مدينة بيسان أمس (فلسطين)

القدس المحتلة/ فلسطين-وكالات:

قُتل مستوطنان وأصيب ثالث في عملية طعن ودهس مزدوجة شمال فلسطين نفذها فلسطيني من الضفة الغربية، أمس، قبل أن يُجَدِّ برصاص شرطة الاحتلال الإسرائيلي. وأفادت «نجمة داود الحمراء» بمقتل مستوطنة (20 عاماً) في عملية طعن قرب العفولة، وإصابة مستوطن (70 عاماً بجروح خطيرة، ومستوطن آخر بحالة طفيفة بعملية دهس في مدينة بيسان. وقالت شرطة الاحتلال إن منفذ عملية الطعن «قر» من المكان بمركبة وسافر باتجاه العفولة، حيث أطلقت

فصائل فلسطينية:

عملية العفولة رد على تصاعد جرائم الاحتلال

رام الله/ فلسطين:
قالت فصائل فلسطينية إن العملية المزدوجة التي وقعت ظهر أمس، في مدينة العفولة شمال فلسطين، تعبير عن حالة الغضب الشعبي المتراكم، وتساعد جرائم الاحتلال الإسرائيلي اليومية.

من بيسان إلى قباطية..

كيف كسرت عملية فردية معادلات الأمن الإسرائيلي؟

غزة/ عبد الله التركماني:
لا يمكن قراءة عملية بيسان والعفولة بصفتها حدثاً أمنياً معزولاً أو رد فعل فردياً، بل تأتي في سياق تراكمي فرضته سياسات إسرائيلية طويلة الأمد تقوم على القمع المنهجي، وتوسيع الاستيطان، والتضييق

2

3 شهداء و16 إصابة في 13 خرقاً جديداً للاحتلال لوقف إطلاق النار بغزة

غزة بين "المرحلة الثانية" وحرب لم تتوقف.. ماذا يحمل نتياهو إلى واشنطن؟

غزة-واشنطن/ محمد الأيوبي:
بينما لا يزال قطاع غزة يبرز تحت نيران حرب لم تتوقف فعلياً، تتجه الأنظار إلى زيارة رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتياهو المرتقبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية للقاء الرئيس دونالد ترامب، وسط تساؤلات عما إذا كانت الزيارة تمهد للانتقال للمرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، أم تمنح (تل أبيب) غطاءً جديداً لمواصلة الحرب بصيغتها الأقل كلفة. وفي هذا السياق، قالت صحيفة "إسرائيل اليوم" العبرية، إن

مشيرة إلى وصول 16 إصابة إلى مستشفيات القطاع خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية. ميدانياً، استشهد مساء أمس، الشاب عدي المقدامة برصاص قناصة الاحتلال في مخيم جباليا

3

في قطاع غزة، منذ فجر أمس، وفق ما أفادت مصادر طبية ومحلية. وأوضحت وزارة الصحة في غزة أن من بين الشهداء شهيداً جديداً ارتقى أمس، إضافة إلى شهيدين جرى انتشالهما من تحت الأنقاض،

غزة/ فلسطين:
استشهد ثلاثة فلسطينيين وأصيب 16 آخرون، أمس، من جراء 13 خرقاً وانتهاكاً جديداً ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي لاتفاقية وقف إطلاق النار

"الحادثة لا تغادرنا.."

عائلة إباد بين الوجد والبكاء المؤلم

غزة/ هدى الدلو:
في أحد أزقة مخيم المغازي وسط قطاع غزة، يجلس إباد شناعة، رجل خمسيني، بصمت ثقيل يختزن في داخله ما لا يطيقه القلوب. يحرق في الفراخ، ويقلب بين حين وآخر في هاتفه صوراً قديمة لعائلته، التفتت قبل أن تعصف الحرب بكل شيء. يقول إباد: "من أول يوم في الحرب طلبت من زوجتي أن تخرج من البيت مع أولادنا، لم أكن

4

خَرَجَتْ من تحت الركام وحيدة... مرام شاهدة على عائلة أبيدت

غزة/ أدهم الشريف:
تحت سقف يتداعى للانهيار في أحد مراكز إيواء نازحي حرب الإبادة الجماعية، تقضي الطفلة مرام الدغل أيامها بذاكرة مثقلة بمشاهد لن تنساها ما حبيت، منذ أن نجت وحيدة من قصف إسرائيلي دمر منزل عائلتها فوق رؤوس ساكنيه. تعيش الطفلة البالغة من العمر (14 عاماً) داخل غرفة مسقوفة بخرسانة متشققة، تتدلى منها قضبان

5

البحر يزحف نحو الخيام..

مأساة نازحي الشاطئ تتجدد مع كل منخفض

غزة/ يحيى اليعقوبي:
تتضاعف المأساة لسكان الخيام على شاطئ بحر مواصي خان يونس جنوب قطاع غزة، فهنا لا يأتي الخطر فقط من السماء مع هطول الأمطار، بل من تقدّم أمواج البحر بين "مدّ وجزر" نحو الخيام، إذ ابتلعت خلال المنخفضات السابقة عشرات منها. ومع اقتراب المنخفض الجوي الرابع، لم يعد الأمر مجرد حالة طقس عابرة، بل

7

الدولار امريكي = 3.65 شيقل | دينار اردني = 5.15 شيقل



القدس 15:9 | رام الله 15:8 | يافا 19:12 | غزة 20:11 | الناصرة 20:14



الظهر 11:43 | مصر 2:29 | المغرب 4:50 | العشاء 6:12 | فجر غد 5:05 | الشروق 6:39



اقتحام واسع لبلدة قباطية واعتقال والد منفذ عملية بيسان

مقتل مستوطنين بعملية طعن ودهس مزدوجة شمال فلسطين

القدس المحتلة/ فلسطين-وكالات:

قُتل مستوطنان وأصيب ثالث في عملية طعن ودهس مزدوجة شمال فلسطين نفذها فلسطيني من الضفة الغربية، أمس، قبل أن يُحَيّد برصاص شرطة الاحتلال الإسرائيلي.

وأفادت "نجمة داود الحمراء" بمقتل مستوطنة (20 عاماً) في عملية طعن قرب العقولة، وإصابة مستوطن (70 عاماً بجروح خطيرة، ومستوطن آخر بحالة طفيفة بعملية دهس في مدينة بيسان.

وقالت شرطة الاحتلال إن منفذ عملية الطعن "فَرّ" من المكان بمركبة وسافر باتجاه العقولة، حيث أطلقت عليه النار هناك، وأصيب بجراح متوسطة نُقل بعدها إلى المستشفى. وبحسب القناة 12 الإسرائيلية، فإن شرطة الاحتلال صنفت عملية الطعن والدهس بمنطقة بيسان بالعملية الفدائية"، مشيرة إلى أن المنفذ من سكان مدينة جنين بالضفة الغربية، حيث دخل إلى "إسرائيل" منذ أيام دون تصريح.

إلى ذلك، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مساء أمس، بلدة قباطية جنوب جنين، واعتقلت والد منفذ عملية الطعن والدهس في بيسان.

وقالت مصادر محلية، إن قوات الاحتلال اقتحمت البلدة بعدة آليات وجرافة عسكرية، ونشرت القوات في شوارعها، كما واعتلى القناسة على أسطح بعض البنايات. وأفادت مصادر محلية بأن قوات الاحتلال اقتحمت منزل منفذ عملية العقولة واعتقلت والده.



82 عملاً مقاوماً في الضفة والقدس خلال أسبوع

رام الله/ فلسطين:

رصد مركز معلومات فلسطين (مُعطي) 82 عملاً مقاوماً نوعياً وشعبياً في الضفة الغربية والقدس المحتلة، خلال الفترة الممتدة بين 19 كانون الأول/ديسمبر 2025 وحتى 25 كانون الأول/ديسمبر 2025.

وأوضح المركز في حصاده الأسبوعي، أمس، أن الأعمال الموثقة تنوعت بين اشتباك مسلح واحد، و3 عمليات تفجير عبوات ناسفة، إلى جانب 7 حالات تصدّ لاعتداءات المستوطنين، وعملياتي إضرار بمركبات مستوطنين.

كما شهدت مناطق متفرقة 3 مظاهرات شعبية، إضافة إلى 66 مواجهة ميدانية تخللها إلقاء حجارة، في إطار استمرار حالة الاشتباك الشعبي مع قوات الاحتلال ومستوطنيه.

وأكد المركز أن هذه المعطيات تعكس تصاعد وتيرة الفعل المقاوم والشعبي في مختلف مناطق الضفة والقدس المحتلة، في ظل استمرار اعتداءات الاحتلال وسياساته القمعية بحق الفلسطينيين.

من المستوطنين المحتلين بين قتيل وجريح. وأكدت أنَّ هذه العمليات تأتي رداً على سياسة الإجرام المتماذي بحق الشعب الفلسطيني في وطنه، وتأكيداً أنهم متمسكون بأرضهم ووطنهم وحقوقهم مهما تعاضم عدوان الاحتلال وممارساته الإجرامية. بدوره، أكدت حركة الأحرار في تصريح صحفي، أن هذه العملية البطولية تمثل رداً طبيعياً على جرائم الاحتلال ومستوطنيه المتواصلة بحق شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة والضفة المحتلة والقدس، وصفعة جديدة على وجه المنظومة الأمنية الإسرائيلية. وأشارت إلى أن هذه العملية النوعية تثبت أن إرادة شعبنا الفلسطيني أقوى من إرهاب المستوطنين ومخططات الاحتلال النازي، كما تؤكد أن المقاومة لن تبقى مكتوفة الأيدي أمام جرائم العدو الصهيوني في الضفة وقطاع غزة

تصفية قضيته أن يصمت في وجه المحتل الغاشم؟" وحذرت الحركة من مغبة استمرار الاحتلال في سياساته العدوانية، مؤكدة أن جرائمه لن تحقق له الأمن، وأن محاولات كسر إرادة الفلسطينيين مصيرها الفشل. وشددت أن المقاومة خيار الفلسطينيين القائم ما دام الاحتلال الإسرائيلي قائماً على أرض فلسطين.

ودعت الحركة الشعب الفلسطيني إلى تعزيز وحدتهم وصمودهم في وجه الاحتلال، ومطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته والخروج عن صمته تجاه معاناة الفلسطينيين المستمرة، والعمل الجاد لوقف جرائم الاحتلال، ومحاسبته على جرائمه المتواصلة. من جانبها، أشادت حركة الجهاد الإسلامي بالعمليتين البطولتين في منطقتي بيسان والعقولة، وللتين أوقعتا عدداً

رام الله/ فلسطين:

قالت فصائل فلسطينية إن العملية المزدوجة التي وقعت ظهر أمس، في مدينة العقولة شمال فلسطين، تعبير عن حالة الغضب الشعبي المتراكم، وتصاعد جرائم الاحتلال الإسرائيلي اليومية. وأكدت "حماس" في تصريح صحفي، أن هذه العملية رد فلسطيني على استمرار المجازر المتواصلة التي يرتكبها الاحتلال، وتصاعد سياسات القتل والتفجير والاستيطان

والتفجير في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة. وأوضحت أن المقاومة بأشكالها كافة تمثل حقاً مشروعاً كفلته القوانين الدولية والشرائع الإنسانية للشعوب الواقعة تحت الاحتلال. وتساءلت "حماس": "كيف لشعب تمارس عليه سياسة الإبادة الجماعية، والعدوان والاستيطان، ومحاولات

من بيسان إلى قباطية..

كيف كسرت عملية فردية معادلات الأمن الإسرائيلي؟

غزة/ عبد الله التركماني:

لا يمكن قراءة عملية بيسان والعقولة بصفتها حدثاً أمنياً معزولاً أو رد فعل فردياً، بل تأتي في سياق تراكمي فرضته سياسات إسرائيلية طويلة الأمد تقوم على القمع الممنهج، وتوسيع الاستيطان، والتضييق الاقتصادي والأمني على الفلسطينيين، ولا سيما في شمال الضفة الغربية.

ويشير هذا التقدير إلى أن فشل المنظومة الأمنية الإسرائيلية في منع العملية، على الرغم من القصة الحديدية والتضييق الأمني والحواجر، يعكس مأزقاً بنيوياً تعيشه دولة الاحتلال، إذ لم تعد أدوات الردع التقليدية كافية، في حين تُستخدم العمليات ذريعة لتوسيع العقاب الجماعي وتكريس خطاب سياسي داخلي أكثر تطرفاً، دون معالجة الجذور الحقيقية للعنف.

ملخص العملية وحيثياتها

وقعت عملية بيسان أمس، على مراحل متتالية خلال نحو خمسين دقيقة، ونفذها فلسطيني من بلدة قباطية جنوب جنين، مستخدماً الدهس والطعن في ثلاثة مواقع متفرقة داخل مدينة بيسان ومدينة العقولة شمال الداخل المحتل. وأسفرت العملية عن مقتل إسرائيليَيْن اثنين وإصابة آخرين بجروح متفاوتة، قبل أن يتم إطلاق النار على

المنفذ واعتقاله وهو مصاب. وأظهرت التحقيقات الإسرائيلية الأولية أن المنفذ تنقل بحرية نسبية بين المواقع، ما أثار تساؤلات داخل دولة الاحتلال حول الثغرات الأمنية.

وأعقب العملية رد عسكري إسرائيلي واسع تمثل في اقتحام قباطية، وفرض طوق أمني، وبدء إجراءات هدم منزل المنفذ، إلى جانب تصعيد سياسي وإعلامي استُخدم لتبرير توسيع العمليات العسكرية في شمال الضفة الغربية، وطرح مطالبات بتشديد العقوبات، في ظل مناخ إسرائيلي داخلي يتجه نحو مزيد من التطرف والتشريع العقابي.

وقال المحلل السياسي طلال عوكل لصحيفة "فلسطين" إن عملية بيسان تمثل مؤشراً بالغ الدلالة على فشل المنظومة الأمنية الاسرائيلية، رغم كل ما تملكه من أدوات رقابية وتكنولوجيا وسيطرة ميدانية، موضحاً أن "تنفيذ هجوم متحرك في ثلاث نقاط خلال خمسين دقيقة يكشف حالة إرباك عميقة ويؤكد أن الاحتلال لا يستطيع ضمان الامن حتى داخل العمق الذي يعتبره مستقراً".

وأضاف عوكل أن العملية لا يمكن فصلها عن السياق العام للتصعيد الاسرائيلي المتواصل في الضفة الغربية، وخاصة في جنين وقباطية، قائلاً: "نحن امام نتيجة طبيعية لسياسة القتل اليومي والاقترحات وهدم المنازل وتجفيف الحياة، حين يُدفع

ضربة نوعية

من جانبه، يرى الخبير في الشؤون الإسرائيلية وديع أبو نصار أن عملية بيسان والعقولة تمثل ضربة نوعية لمفهوم الأمن الإسرائيلي، وتكشف عن فشل مركب في المنظومات الاستخبارية والميدانية، رغم كل الإجراءات المشددة التي تفرضها حكومة الاحتلال منذ أكثر من عامين.

ويقول أبو نصار لـ"فلسطين" إن "الحديث الإسرائيلي عن السيطرة الأمنية الكاملة هو خطاب سياسي أكثر منه واقعا ميدانيا، فما حدث يؤكد أن الأجهزة الإسرائيلية، رغم التنسيق بين الشرطة والجيش والشاباك، عاجزة عن منع عمليات فردية أو شبه منظمة، خاصة عندما تتقاطع الدوافع الشخصية مع السياق السياسي العام". ويضيف أن "تنفيذ هجوم في أكثر من موقع، وعلى امتداد زمني وصل إلى نحو خمسين دقيقة، دون تهديد المنفذ منذ اللحظة الأولى، يشير إلى خلل في سرعة الاستجابة، وفي تقدير الموقف، وفي توزيع القوات، وهو أمر بالغ الخطورة في العقيدة الأمنية الإسرائيلية التي تقوم على الحسم السريع".

ويؤكد أبو نصار أن "إسرائيل استثمرت مليارات الشواكل في التكنولوجيا، والكاميرات، والذكاء الاصطناعي، لكنها فشلت في معالجة العامل الإنساني والسياسي، أي أسباب الغضب المتراكم، وهذا ما يجعل كل هذه الأدوات عاجزة عن توفير أمن حقيقي".

الفلسطيني الى حافة اليأس، تتحول المبادرة الفردية الى اداة مقاومة، حتى دون قرار تنظيمي مباشر". وأشار إلى أن تعدد اماكن التنفيذ وطبيعة الادوات المستخدمة "يعكسان تحولا في نمط الفعل المقاوم، من العمليات المركزة الى العمليات المتحركة، وهو نمط يربك الاحتلال لأنه يكسر توقعاته ويستنزف قواته على مساحة زمنية وجغرافية اوسع".

وأضاف عوكل أن التهديد بهدم المنازل واقتحام قباطية "ليس جديدا، لكنه يعمق الفشل، لان كل بيت يُهدم ينتج وعيا جديدا بالمقاومة، وكل عملية عقاب جماعي توسع دائرة الغضب وتعيد انتاج العنف".

وأكد أن الرد الاسرائيلي الحالي "يعتمد على منطق القوة العارية، دون افق سياسي، ودون قراءة حقيقية للواقع الفلسطيني"، موضحا أن "دولة الاحتلال تتصرف كمن يطفئ النار بالوقود، فبدلا من معالجة اسباب الانفجار، تلجأ إلى مزيد من القمع الذي يسرع الانفجار التالي".

وختم بالقول: "ما جرى في بيسان ليس حدثاً معزولاً، بل رسالة سياسية ميدانية تقول إن السيطرة العسكرية لا تعني نهاية الصراع، وإن الامن الذي يتحدث عنه قادة الاحتلال هش وقابل للانكسار في اي لحظة، طالما استمرت سياسة الاحتلال بلا ثمن سياسي".

3 شهداء و16 إصابة في 13 خرقاً جديداً للاحتلال لوقف إطلاق النار بغزة



غزة/ فلسطين:

استشهد ثلاثة فلسطينيين وأصيب 16 آخرون، أمس، من جراء 13 خرقاً وانتهاكاً جديداً ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي لاتفاقية وقف إطلاق النار في قطاع غزة، منذ فجر أمس، وفق ما أفادت مصادر طبية ومحلية.

وأوضحت وزارة الصحة في غزة أن من بين الشهداء شهيداً جديداً ارتقى أمس، إضافة إلى شهيدين جرى انتشالهما من تحت الأنقاض، مشيرة إلى وصول 16 إصابة إلى مستشفيات القطاع خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية.

ميدانياً، استشهد مساء أمس، الشاب عدي المقادمة برصاص قناصة الاحتلال في مخيم جباليا شمالي قطاع غزة، في حين أصيب طفل فلسطيني بعد ظهر الجمعة برصاص الاحتلال في إثر إطلاق نار استهدف المواطنين المدنيين في حي الشجاعية

شرقي مدينة غزة.

وفي سياق متصل، توغلت آليات الاحتلال العسكرية شرقي مخيم المغازي وسط قطاع غزة، وسط إطلاق نار وقذائف مدفعية، بالتزامن مع قصف مدفعي استهدف المناطق الشرقية لمدينة خان يونس جنوبي القطاع.

كما نفذت قوات الاحتلال ثلاث عمليات نسف لمبان سكنية مدنية شرقي مدينة غزة، لا سيما في محيط حي التفاح، بينما شن طيران الاحتلال الحربي، فجر الجمعة، غارة جوية واحدة على الأقل على مدينة غزة، بالتوازي مع تفجير مدرعات مفخخة قرب مقبرة البطش شرق حي التفاح.

وأفاد سكان محليون بأن طيران الاحتلال المروحي أطلق نيرانه تجاه مدينة رفح جنوباً، كما أطلق نيراناً كثيفة شرقي وجنوبي خان يونس، تزامناً مع شن غارتين جويتين شرقي المدينة، إضافة إلى إطلاق

الآليات العسكرية نيرانها تجاه المناطق الشرقية منها.

وفي البحر، أطلقت زوارق حربية إسرائيلية نيرانها بشكل مكثف في عرض بحر مدينة خان يونس، ما أدى إلى حالة من الذعر في صفوف البادين والمواطنين. وأشارت وزارة الصحة إلى أنه منذ دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2025، بلغ إجمالي الشهداء 410 شهداء، والإصابات 1134 مصاباً، إضافة إلى انتشار 654 شهيداً.

وبيّنت الوزارة أن حصيلة العدوان الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 ارتفعت إلى 70,945 شهيداً و171,211 إصابة، مؤكدة أن عدداً من الضحايا لا يزالون تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والدفاع المدني عن الوصول إليهم حتى اللحظة.

غزة-واشنطن/ محمد الأيوبي:

ترامب، وسط تساؤلات عما إذا كانت الزيارة تمهد للانتقال للمرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، أم تمنح (تل أبيب) غطاءً جديداً لمواصلة الحرب بصيغتها الأقل كلفة. وفي هذا السياق، قالت

بينما لا يزال قطاع غزة يرزح تحت نيران حرب لم تتوقف فعلياً، تتجه الأنظار إلى زيارة رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو المرتقبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية للقاء الرئيس دونالد

صحيفة "إسرائيل اليوم" العبرية، إن لقاء نتيناهو وترامب، المقرر عقده الاثنين المقبل سيختتم ببيان عن التقدم المحرز نحو المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار بقطاع غزة.

الأنظمة نفسها في استقرارها وبقائها على واشنطن يجعل قدرتها على ممارسة ضغط فعلي شبه معدومة. ويخلص اليونس إلى أن الولايات المتحدة، في نهاية المطاف، ستصغي إلى (إسرائيل) قبل أي طرف آخر، فيما تبقى النداءات العربية والوساطات الدبلوماسية تفتقر إلى أدوات التأثير الحقيقية، وبلا قوة تنفيذية حقيقية على الأرض. وتوصلت (إسرائيل) و"حماس" في 9 أكتوبر/تشرين الأول الماضي إلى اتفاق من مرحلتين لوقف إطلاق النار بغزة، بوساطة مصر وقطر وتركيا، بالاستناد إلى خطة من 20 نقطة طرحها ترامب لإنهاء الحرب. وفي اليوم التالي، دخلت المرحلة الأولى حيز التنفيذ لكن (إسرائيل) خرقتها مئات المرات ولم تلتزم بكامل بنوده سيما المتعلقة بالجانب الإنساني وإدخال المساعدات، رغم التزام حماس الكامل، ما أدى لاستشهاد أكثر من 400 فلسطيني، بحسب وزارة الصحة في غزة. كما تماطل (إسرائيل) في الانتقال للمرحلة الثانية متذرعة ببقاء رفات أحد جنودها في الأسر بغزة، رغم أن الفصائل الفلسطينية تواصل البحث عنه وسط الدمار الهائل الذي خلفته الإربادة الإسرائيلية.

التعامل مع طهران بين الاحتواء والتصعيد، وحدود الذهاب نحو تغيير النظام أو كبح نفوذه الإقليمي. كما يبرز الملف السوري بوصفه عنصراً بالغ الحساسية، خاصة في ما يتعلق بإعادة تشكيل النظام القائم. ويشير يونس إلى أنه حتى لو أبدى النظام السوري مرونة تكتيكية أو استعداداً لتقديم تنازلات ظرفية، فإن (إسرائيل) لن تقبل باستمرار حكم يوصف بأنه "إسلامي عقائدي"، خشية أن يعيد في المستقبل بناء نفوذ إقليمي قد يشكل تهديداً مباشراً أو غير مباشر لأمنها. وفي تقييمه لميزان التأثير داخل القرار الأميركي، يرى اليونس أن ما طرحته واشنطن تحت عنوان "إحلال السلام" غير واقعي، لأنه لم يُبنَ على ما يجري فعلياً على الأرض، بل على تصورات سياسية منفصلة عن ميزان القوة الحقيقي. فالمرحلة الأولى من هذا المسار، برأيه، لم تكن ثمرة تفاهات متوازنة أو تسوية عادلة، بل قامت أساساً على التهديد والضغط القسري، ما جعلها سلاماً مفروضاً لا سلاماً قابلاً للاستدامة.

أما الدور العربي، فيراه محدود التأثير، إذ تفتقر معظم الأنظمة العربية إلى أوراق ضغط حقيقية تمكنها من التأثير في القرار الأميركي أو وقف الدعم الأميركي السياسي والعسكري لـ(إسرائيل)، بل إن اعتماد هذه

المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، يشدد الباحث على أن السؤال الحقيقي ليس ما إذا كان نتيناهو قادراً على تعطيها، بل ما إذا كانت واشنطن تملك أصلاً الأدوات اللازمة لفرضها. ويتساءل يونس: هل تستطيع الولايات المتحدة إجبار حماس على نزع سلاحها؟ وهل تمتلك القدرة على إلزام الدول العربية بإعادة إعمار غزة، في ظل واقع أمني جعلت فيه (إسرائيل) القطاع ساحة مفتوحة لإطلاق النار في أي لحظة؟ ويذهب إلى أن ميزان الأدوات يميل بوضوح لصالح (إسرائيل)، التي تملك مفاتيح التصعيد والتحكم بإيقاع المواجهة الميدانية، في حين تبدو الإدارة الأميركية مقيدة باعتبارات داخلية، وحسابات انتخابية، وتشابكات تحالفات إقليمية، تقلص قدرتها على فرض مسار سلام فعلي، وتجعلها أضعف بكثير من قدرة (تل أبيب) على إفشاله.

ملفات أبعد من غزة

ولا ينفصل هذا المشهد، وفق يونس، عن ملفات إقليمية أخرى حاضرة بقوة على طاولة النقاش، وفي مقدمتها الملف الإيراني، حيث تُطرح سيناريوهات

وحول ما إذا كانت زيارة نتيناهو تمهد لعودة الحرب على غزة، يرى يونس أن نتيناهو لا يسعى إلى إقناع ترامب بإعادة إشعال الحرب، لأنها عملياً لم تتوقف أصلاً. فوفق تقديره، ما جرى هو وقف لإطلاق النار من جانب حركة حماس، في مقابل استمرار (إسرائيل) بتنفيذ ضربات واستهدافات متقطعة داخل القطاع كلما رأت ذلك مناسباً.

ويشير إلى أن هذا الوضع يخدم (إسرائيل) أكثر بكثير من إعلان حرب شاملة؛ فالحرب المعلنة تفرض تغطية إعلامية مكثفة، وتضع الولايات المتحدة و(إسرائيل) تحت ضغط سياسي وأخلاقي متزايد، سواء على مستوى الرأي العام العالمي أو داخل أروقة المؤسسات الدولية.

لذلك، وفق اليونس، فإن حالة "اللا حرب واللا سلم" أو ما يمكن وصفه بإدارة الصراع بدل حسمه تمثل خياراً استراتيجياً مريحاً لـ(تل أبيب)، يسمح لها بمواصلة فرض وقائع ميدانية جديدة دون تحمّل كلفة حرب مفتوحة أو مواجهة مساءلة دولية مباشرة.

مفاتيح المرحلة الثانية

وفي ما يتعلق بإمكانية انتقال المسار السياسي إلى

"الحادثة لا تغادرنا".. عائلة إياد بين الوجد والبقاء المؤلم

غزة/ هدى الدلو:

في أحد أرقعة مخيم المغازي وسط قطاع غزة، يجلس إياد شناعة، رجل خمسيني، بصمت ثقيل يتخزن في داخله ما لا تطيقه القلوب. يحذق في الفراغ، ويقَلَب بين حين وآخر في هاتفه صورًا قديمة لعائلته، التَّقَطت قبل أن تعصف الحرب بكل شيء.

يقول إياد: "من أول يوم في الحرب طلبت من زوجتي أن تخرج من البيت مع أولادنا، لم أكن أريد أن يصيبهم أي أذى. ظننا أن خان يونس ستكون أكثر أمانًا، لكن للأسف، الأمان في غزة كذبة كبيرة".

نزحت زوجته برفقة ابنتيه ضحى (21 عامًا) وسجى (17 عامًا) وابنه إلى منزل شقيقتها، لكن في العشرين من أكتوبر/تشرين الأول 2023، باغتهم طائرات الاحتلال بقصف مباشر دمرّ المكان بالكامل.

"اتصل بي ابني وهو يصرخ: بابا، إحنا انقصنا، تعال

بسرعة!"، يروي إياد، مضيقًا أنه حتى اليوم لا يدري كيف قطع المسافات. وعندما وصل، كان كل شيء غارقًا في القوضى والدم. بحث عنهم في كل زاوية، وفي غرف الطوارئ، وبين قوائم المصابين. أصيب ابنه بجروح طفيفة، غير أن المشهد الحقيقي للوجع كان بانتظاره في ممرات المستشفى؛ إذ كانت زوجته تعاني من كسر في يدها، زرع لها لاحقًا بلاتين، إضافة إلى شظية في بطنها استدعت استئصال المرارة والطحال، وكانت بالكاد تقوى على الكلام.

أما ابنته الكبرى ضحى، فقد أصيبت بكسر في العمود الفقري وكدمة في الخلع الشوكي، ما أدى إلى شلل في الأطراف السفلية. ورغم العمليات الجراحية وجلسات العلاج الطبيعي، لا تزال مؤشرات التحسن ضعيفة.

وتبقى إصابة سجى الأقسى. يقول إياد: "حاولوا إنقاذ

قدمها، لكن لم يكن هناك حل... بُترت بالكامل القدم اليسرى".

بصوت مختنق يتساءل: "كيف أقنع فتاةً في عمرها أن قدمها ذهبت؟ كيف أطمئن ضحى بأنها ستتمكن من المشي مجددًا؟ وكيف أواسي زوجة تموت ألف مرة كل يوم؟".

وتقول والدة ضحى وسجى: "القصف طال طرف المنزل، ولو تأخرنا ثواني لكننا تحت الركام، وكنا اليوم من عداد الشهداء. الله كتب لنا عمراً جديداً، لكن وجعنا اليومي لا يوصف".

ويضيف إياد بصوت يتهدّج: "لا أحب أن أتذكر ذلك اليوم، المشهد أكبر من قدرتي على الاحتمال، والوجع لم يفارقني. وما يزيد الألم أن المصابين يخرجون من المستشفى بعد أي عملية بيوم واحد فقط، ليس لأنهم تعافوا، بل لعدم توفر الأسرة. الوضع مأساوي

والمستشفيات فوق طاقتها".

يتابع: "أصبحت الممرض والطبيب في آن واحد. أتعلم كيف أغَيّر الضمادات، وكيف أتعامل مع الألم، وكيف أخفي دموعي عن بناتي، وأنا أراهنّ يكابرن على وجعهن. كل يوم يمر علينا كأنه سنة، وكل لحظة أعجز فيها عن التخفيف من ألمهن تمرقني".

وتعيش الشقيقتان، ضحى وسجى، وجعًا يتجاوز الجسد إلى أعماق النفس. فضحى، التي كانت تطمح لاستكمال دراستها الجامعية، توقفت حياتها عند حدود الإصابة، ولم تتمكن من العودة إلى مقاعد الجامعة، إذ بات يومها حافلاً بجلسات العلاج الطبيعي والانتظار الطويل لأي تحسن. ولا تزال تستخدم الحفاضات الطبية بعد فقدان الإحساس في أطرافها السفلية، ما يضاعف من معاناتها النفسية ويجعل تقبّل واقعها أمرًا بالغ الصعوبة.

غزة / مريم الشوبكي:

في أعقاب مرور أكثر من عامين على الحرب الإسرائيلية الشاملة على قطاع غزة، تبدو بعض الأنشطة التجارية كأنها تعود تدريجيًا إلى الشوارع المدمّرة. مقاه صغيرة تعيد فتح أبوابها، ومتاجر متناثرة تبيع بضائع محدودة، وأسواق مؤقتة تجمع الباعة والمشتريين في محاولة لاستعادة نبض الحياة اليومية.

يرجّح الاحتلال الإسرائيلي لهذه المشاهد بوصفها دليلًا على تعاف سريع، مدّعيًا أن الاقتصاد الغزّي يعود إلى طبيعته. غير أن خبراء اقتصاديين يحذرون من أن هذا «التعافي» المزعوم ليس سوى وهم، يخفي انهيارًا هيكليًا عميقًا يهدد بإطالة أمد الأزمة. إذ بات الاقتصاد قائمًا على نمط «البقاء» لا على النمو الحقيقي.

خلفية الدمار

اندلعت الحرب في أكتوبر/تشرين الأول 2023، وأدت إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية الاقتصادية في غزة، بما في ذلك المصانع والمزارع والطرق الرئيسة. ووفقا لتقرير منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (UNCTAD) الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، بلغت الأضرار المادية في غزة نحو 29.9 مليار دولار، أي ما يعادل ضعف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين قبل الحرب. كما تضرر نحو 70% من الهياكل في القطاع بحلول أبريل/نيسان 2025، ما تسبب بشلل شبه تام في القطاعات الإنتاجية، ولا سيما الزراعة والصناعة.

ومع استمرار الحصار وإغلاق المعابر، أصبح الوصول إلى الطاقة والمياه والمواد الخام شبه مستحيل، الأمر الذي دفع رؤوس الأموال المحلية إلى الاستثمار في مشاريع خدمية سريعة ومنخفضة التكلفة. هذه المشاريع، كالمتاجر الصغيرة والخدمات اليومية، لا تحتاج إلى مدخلات خارجية كبيرة، لكنها لا تولد قيمة مضافة حقيقية، ما يعمّق دائرة الفقر ويعزز الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

عمق الأزمة

تشير البيانات الرسمية إلى انهيار اقتصادي غير مسبوق. فبحسب UNCTAD، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة 83% خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، مع تراجع تراكمي بلغ 86% على مدى عامين (2023–2024). كما هبط نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى نحو 161 دولارًا سنويًا فقط، وهو من أدنى المستويات عالميًا، ما حوّل 22 عامًا من التقدم الاقتصادي وأعاد الاقتصاد إلى مستويات عام 2003. أما الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، فيفيد بأن الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين ككل انخفض إلى 10.6 مليارات دولار في 2024، بتراجع قدره 28% عن العام السابق. وفي قطاع غزة تحديدًا، ارتفعت معدلات البطالة إلى أكثر من 78%، فيما انخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة إلى 38%، ما يعني أن أعدادًا كبيرة

تخلّت عن البحث عن فرص عمل.

كما تراجع الاقتصاد الوطني الفلسطيني إلى 69% من مستواه في عام 2019، مع توقعات بانخفاض إضافي بنسبة 19.6% في عام 2025، وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

وفيما يتعلق بالقطاع الخدمي، الذي يُرجّح له بوصفه محركًا للتعافي، فقد انكمش بنسبة تصل إلى 76%، رغم أنه كان يشكل قبل الحرب نحو 54.9% من الناتج المحلي ويستوعب 51.6% من القوى العاملة. ويعتمد هذا القطاع اليوم إلى حد كبير على السوق السوداء، التي لا تغطي سوى 15% من احتياجات السوق الفعلية، ما يؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار واستنزاف الجهود المحلية.

«اقتصاد البقاء»

يصف المحلل الاقتصادي الفلسطيني أحمد أبو قمر

الوضع القائم بأنه «تعاف وهمي مستمر».

ويقول لصحيفة فلسطين: «نلاحظ عودة واسعة للمشاريع الخدمائية في غزة، وقد يبدو ذلك للوهلة الأولى مؤشرًا على تعاف اقتصادي أو حراك إيجابي بعد الدمار، لكن هذه القراءة مضللة وخطيرة إن لم نفهم في سياقها الحقيقي».

ويتابع موضّحًا: «ما يحدث في غزة ليس نهضة اقتصادية، بل تكيف اضطراري مع واقع استثنائي. القطاعات الإنتاجية الحقيقية، كالزراعة والصناعة، مشلولة بالكامل بفعل الحرب والدمار، وانقطاع الطاقة، وغياب المواد الخام، والأهم إغلاق المعابر. في ظل هذا الاختناق، لا يملك أصحاب رؤوس الأموال ترف الاختيار، فيتهجئون إلى ما هو سريع ومنخفض التكلفة ذهاب زوجها، بصفته مسعفا متطوعًا، لإنقاذ أول سيارة نازحين من شمال القطاع إلى جنوبه، استهدفها جيش الاحتلال الإسرائيلي.

تقول بأسى: «لم يكفِ الاحتلال باستهداف النازحين، بل استهدف زوجي والطواقم الطبية المرافقة له. نُقل إلى المستشفى مصابًا وبُترت قدمه، وبعد يومين لم يكشف الأطباء وجود شظية في صدره، أدت إلى مضاعفات انتهت باستشهاده».

وبعد استشهاد زوجها، أصبحت الحياة في منطقة

القدس المفتوحة بمدينة غزة بالغة الصعوبة، لتبدأ رحلة نزوح مريرة مع أبنائها، تنقلت خلالها بين رفح ودير البلح. وتقول: «كان وضعي المادي في النزوح صعبًا للغاية، إذ لم يكن هناك أي مصدر دخل. حاولت الحصول على وظيفة، لكن دون جدوى».

وأثناء معاناتها في النزوح مع ثلاثة أطفال أيتام، أكبرهم يبلغ 14 عامًا وأصغرهم 9 أعوام، بلغها أن منزل عائلة زوجها الذي كانت تقيم فيه دمر بالكامل، فيما تعرّض المركز التعليمي لأضرار جسيمة.

ومع عودة السكان من جنوب قطاع غزة إلى شماله، لم تستسلم مقدار للواقع القاسي، فباشرت بتنظيف المركز والعودة إلى العمل فيه، بشكل أفضل مما كان عليه قبل الحرب، في ظل إقبال كبير من الأهالي على تعليم أطفالهم بعد الفاقد التعليمي الواسع خلال العام الأول من الحرب.

وتضيف: «لم يدم الاستقرار طويلًا، إذ نزح أهل غزة

ويستند أبو قمر إلى الأرقام مؤكّدًا: «القطاع الخدمي في غزة شهد انكماشًا حادًا، لكنه ظل العصب الرئيس للاقتصاد خلال سنوات الحصار والحرب. فقبل الحرب كان يشكّل نحو 54.9% من الناتج المحلي ويستوعب أكثر من نصف القوى العاملة (51.6%)، ومع اشتداد الحرب وتدمير البنية التحتية تراجع نشاطه بنحو 76%». ويصّل إلى جوهر التحليل قائلًا: «المشكلة أن هذا النمط من المشاريع لا يصنع اقتصادًا حقيقيًا. نحن أمام كل ما يمكن تسميته اقتصاد البقاء؛ حيث يدور المال داخل المجتمع دون قيمة مضافة حقيقية، ودون تراكم رأسمالي، ودون فرص عمل مستقرة أو نوعية. عشرات المشاريع المتشابهة تتنافس على طلب ضعيف أصلاً، فتكون النتيجة أرباحًا هشة واستنزافًا للجهد».

ويحذّر في ختام حديثه: «لا أنكر أن لهذه المشاريع دورًا مؤقتًا في التخفيف النسبي من البطالة ومنع الانهيار الكامل، لكنها تصبح مقلقة حين تتحول إلى المسار الوحيد المتاح، وحين نتقنع بأن هذا هو الطريق الطبيعي للاقتصاد».

التحديات المستقبلية

يجمع الخبراء على أن التعافي الحقيقي يتطلب رفع الحصار، وإعادة فتح المعابر، وتوفير دعم دولي فعال لإعادة بناء القطاعات الإنتاجية. ووفقًا لـ UNCTAD، قد تستغرق العودة إلى مستويات ما قبل عام 2023 عقودًا، حتى في حال تدفق مساعدات كبيرة.

وفي ظل غياب ذلك، سيظل الاقتصاد الغزّي عالقًا في دائرة الاعتماد على المساعدات، مع مخاطر تحوّل عملية إعادة الإعمار إلى فرص استثمارية خارجية، دون ضمان السيادة الاقتصادية الفلسطينية.

في المصلة، يبقى الواقع في غزة تذكيرًا قاسيًا بأن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو تحت الاحتلال والحصار. وما لم تُعالج الجذور الهيكلية للأزمة، سيواصل «اقتصاد البقاء» إطالة أمد المعاناة، بدلًا من بناء مستقبل اقتصادي مستدام.

"مقداد" تعيد الحياة لمشروع يُعيّلها رغم الدمار والفقد

مجددًا إلى الجنوب، وهذه المرة فقدت حتى ما تبقى من مركزي، بعدما دُمّرت المنطقة بالكامل. وبعد عودتنا إلى غزة إثر إعلان اتفاق وقف إطلاق النار، ظل الأهالي يلحون علي العودة إلى تدريس أبنائهم».

وتوضح أنها حاولت الحصول على دعم لمبادرة تعليمية من مؤسسات مانحة، إلا أن جميعها اشترطت توفير مكان مناسب، مضيفة: «لا أملك القدرة على توفير مكان أو استئجاره، لكن تحت إلحاح الناس عدت للعمل في بيت أهلي، حيث أقيم في شقة مقصوفة لم يتبقّ منها سوى ريعها».

وتختتم بالقول: "أدرّس طلابي على الأرض، فلا إمكانيات لدي ولا أثاث، ولم أستطع أخذ شيء من منزلي. لكن لا خيار آخر أمامي، فأنا مضطرة للعمل لتأمين احتياجات أبنائي، وأتمنى من المؤسسات المانحة دعمي للوقوف من جديد وتغطية احتياجات أسرتي دون الحاجة لأحد".

وتحت ضغط أولياء الأمور، ورغم ضيق المكان، وسّعت مقدار نطاق الدروس عبر التعاقد مع أساتذة في اللغة الإنجليزية والرياضيات، وذلك قبل الحرب بشهر واحد فقط. ويتابع: «كانت الأمور تسير على ما يرام إلى أن جاءت الحرب، فقلبت الحياة رأسًا على عقب».

في الخامس عشر من أكتوبر/تشرين الأول 2023، ومع بداية الاجتياح البري الإسرائيلي لقطاع غزة، وأثناء ذهاب زوجها، بصفته مسعفا متطوعًا، لإنقاذ أول سيارة نازحين من شمال القطاع إلى جنوبه، استهدفها جيش الاحتلال الإسرائيلي.

تقول بأسى: «لم يكفِ الاحتلال باستهداف النازحين، بل استهدف زوجي والطواقم الطبية المرافقة له. نُقل إلى المستشفى مصابًا وبُترت قدمه، وبعد يومين لم يكشف الأطباء وجود شظية في صدره، أدت إلى مضاعفات انتهت باستشهاده».

وبعد استشهاد زوجها، أصبحت الحياة في منطقة

والخاصة، غير أن البداية لم تكن سهلة، لعدم امتلاكها رأس مال لبء المشروع.

تقول مقدار: «كانت مجازفة، لكنها كانت ضرورية، لأن كثيرًا من الأهالي يرفضون إرسال أبنائهم، خاصة البنات، إلى بيوت المدرسين، ويفضلون وجود مركز تعليمي ذي عنوان واضح».

وتضيف: «يسر الله أن هناك "حاصلًا" يعود لوالد زوجي لم يكن مستأجرًا آنذاك، وتمكن زوجي، رحمه الله، من تدبير بعض الطاولات والكراسي من أحد أصدقائه، وبدأت بإعطاء دورات تأسيسية لطلبة من مختلف المراحل، بما فيها الجامعية».

وتشير إلى أن المركز، خلال عامين، شهد نقلة نوعية، وأصبح يضم عددًا كبيرًا من الطلبة والطالبات، قائلة: «كنت سعيدة بهذا النجاح الذي بدأنه من الصفر، وأصبح الطلبة وذووهم يضغطون علي لتوسيع المركز وإعطاء دروس في مختلف المواد».

غزة/ فاطمة العويني:

عانت السيدة أماني مقدار (42 عامًا) أوضاعًا اقتصادية صعبة قبيل الحرب الإسرائيلية على غزة، دفعتها إلى إنشاء مركزٍ تعليمي شكل لأسرتها مصدر دخل. ولم تكد الأمور تسير على ما يرام حتى جاءت الحرب، فأخالت مشروع عمرها إلى ركام.

بدأت حكاية مقدار، الحاصلة على شهادة البكالوريوس في أداب اللغة الإنجليزية ودبلوم في اللغة الفرنسية، حين عجزت عن الحصول على وظيفة ثابتة، إذ لم تنل سوى بعض العقود المؤقتة. ولم تكن الحال أفضل لدى زوجها، الذي كان يعمل مسعفًا متطوعًا لدى وزارة الصحة.

ومع اشتداد الضائقة الاقتصادية، أخذت مقدار تفكر بعمل يمكن أن يدر دخلًا، ولو بسيطًا، على أسرتها. وهنا قررت استثمار إلتقانها للغتين الإنجليزية والفرنسية بإنشاء مركز تعليمي تُدرّس فيه طلبة المدارس الحكومية

شابٌ نرح وفقد الحركة .. فارس منصور بين ألم الإصابة ومعاناة المخيم

غزة/ هدى الدلو:

في مخيم البريج، يقبع فارس أيمن منصور، الشاب البالغ من العمر 24 عامًا، على سرير خيمته الصغيرة، محاط بصمت يكاد يخنق أي بارقة أمل. قبل عام وأكثر، كان يعيش حياة طبيعية؛ يدرس ويخطط لمستقبله، قبل أن تنقلب حياته رأساً على عقب في لحظة واحدة.

نرح فارس من منزله بعد قصفه، ليجد مأوى مؤقتاً في غرفة صغيرة داخل العيادة الخاصة بالمخيم. وفي السادس من سبتمبر/أيلول 2024، طلب منه صديقه المساعدة في ترميم نوافذ وأبواب منزله التي دُمّرت بفعل قصف مجاور. يقول لصحيفة «فلسطين»: «ذهبت لمساندته، ولم أكن أعلم أن هذه اللحظة ستغيّر مجرى حياتي إلى الأبد».

خلال مساعدته لصديقه، تعرّض فارس وثلاثة آخرون للاستهداف، غير أن إصابته كانت الأشد؛ إذ أصيب مباشرة في ظهره، وتعرّض لكسر في الفقرة التاسعة مع تهتك في النخاع الشوكي، ما أفقده الحركة بالكامل. وتضيف والدته: «جرى تركيب صفائح معدنية للفقرة المكسورة مع الثامنة والعاشرة، لكنه استيقظ ليجد نفسه عاجزاً عن المشي، مصدوماً بحقيقة أن الإصابة ستترك أثرها مدى الحياة». وتصف لحظة استيقاظه قائلة: «عندما فتح عينيه لم يستوعب ما حدث... بدأ يبكي بلا توقف، ولم أستطع احتواؤه إلا بدموعنا مفا».

بعد ستة أشهر أمضاها في المستشفى، خرج فارس ليواجه واقعاً بالغ القسوة، ثم انتقل إلى خيمة نزوح داخل المخيم،

لاختصاصي علاج طبيعي على نفقة العائلة، بينما يأمل في فرصة للسفر لتلقي علاج متكامل قد يمنحه قدرًا من الاستقلالية. يقول فارس بصوت يخنق بالألم: «أشعر أن حياتي توقفت. كل يوم أصبح تحدياً... أريد فقط أن أتحرك وحدي، أن أستحمّ، أن أعيش حياة طبيعية». ويختم فارس حديثه بالقول إن الحرب ثمنها باهظ يدفعه الفلسطينيون من شبابهم وحياتهم، إذ يعيشون بين فقدان الحركة، وصعوبة تأمين متطلبات الحياة اليومية، ومعاناة العيش في بيئة غير صالحة، بين خيمة نزوح ومستشفى منزلي. ورغم ذلك، يظل فارس صامداً، متشبثاً بأمل واحد: أن يأتي اليوم الذي يُتاح له فيه العلاج، ويستعيد جزءاً من حركته واستقلاليته، ولو بعد كل هذا الألم.

خَرَجَتْ من تحتِ الركامِ وحيدةً.. مرام شاهدةٌ على عائلةٍ أُبِيدت

غزة/ أدهم الشريف:

تحت سقّف يتداعى للانهار في أحد مراكز إيواء نازحي حرب الإبادة الجماعية، تقضي الطفلة مرام الدغل أيامها بذاكرةٍ مثقلةٍ بمشاهد لن تنساها ما حبيت، منذ أن نجت وحيدةً من قصفٍ إسرائيلي دمرَ منزل عائلتها فوق رؤوس ساكنيه.

تعيش الطفلة البالغة من العمر (14 عاماً) داخل غرفة مسقوفة بخرسانةٍ متشققة، تتدلى منها قضبان حديدية صدئة، في مدرسةٍ تقع بحيّ الدرج، تحوّلت إلى مركز لإيواء نازحي الحرب. تجلس مرام لساعات طويلة على فراشٍ إسفنجي بارد، تحدّق في شاشة هاتفٍ تقلّب فيه الصور واحدة تلو الأخرى، فتبدو معزولةً عن كل ما حولها، كأنها تعيش في مساحةٍ خاصةٍ لا يدخلها أحد سوى الذكريات.

في الحيّ الواقع بقلب مدينة غزة، لم يعد الدمار مشهداً عابراً في حياة مرام، بل واقعاً مريراً يخفي وراءه شهادةٌ حيّة على «جريمة» إبادة ارتكبتها جيش الاحتلال الإسرائيلي، في خضمّ الحرب التي بدأها في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، واستمرت 734 يوماً.

تعود الحكاية إلى يوم 7 ديسمبر/كانون الأول 2023، في الشهر الثالث من الحرب، وهو يومٌ ثقيل بتفاصيله ونهايته بالنسبة لمرام وعائلتها، إذ كانت الإبادة قد بلغت ذروتها، واشتدّ معها القصف الجوي الإسرائيلي، متوافقاً مع توغل بريّ في عدة محاور من المدينة. في ذلك الصباح، كانت عقارب الساعة تشير إلى الثامنة، حين اجتمعت مرام ووالدها في مطبخ المنزل. ورغم الرعب الذي خيم على الجميع، بدأتاً بإعداد وجبة طعام بسيطة، بينما كان والدها وأشقاؤها الخمسة ينتظرون موعد الإفطار.

تقول مرام لصحيفة «فلسطين»: «كنا نسمع أصوات القصف، وكان الرعب يملأ قلوبنا كلما حلّقت الطائرات على ارتفاعات منخفضة. كانت أُمّي تمنّني أن نموت معاً إذا تعرّضنا للقصف، حتى لا يصاب أحداً بالحسرة».

لم تكن مرام تعلم أن لحظات قليلة تفصلها عن تحوّل حياتها إلى ذاكرةٍ مثقلةٍ بالفقد والحرمان، وأن ذلك



الصباح سيكون الأخير الذي يجمعها بأמהا وعائلتها كاملة.

فجأة، ومن دون إنذار مسبق، دوّت ثلاثة انفجارات عنيفة هزّت أرجاء حيّ الدرج، وتضاعدت أعمدة دخانٍ أسود ورماد كثيف غطت سماء المنطقة. هرع السكان فوراً إلى موقع القصف الذي استهدف منزل عائلة الدغل في حيّ مكنتظ بالسكان.

ومع انقشاع غبار القصف، تكتّفت معالم المذبةحة الإسرائيلية؛ إذ سوّي منزل العائلة، المكوّن من خمسة طوابق، بالأرض، وخنقت أصوات من كانوا آمنين

داخله. سادت رائحة البارود المكان، وبينما عُثر على جثامين شهداء وأشلانهم، اختفت أخرى تحت الركام. تقول مرام بصوت هادئ، مستعيدةً أقسى لحظات حياتها: «لم أعرف في البداية ما الذي حصل، فجأة وجدت نفسي محاطة بقطع خرسانيةٍ يغطيها الرماد».

كانت تسمع أئيناً خافتاً سرعان ما خمد، وتشعر بثقل الحجارة على جسدها الصغير، وتحاول مقاومة الاختناق برتئين امتلأتا بالغبار.

وتضيف: «كنت أنادي أُمّي، لكنها لم تجب... حاولت تحريك يدي ولم أستطع... ظننت أنني ساموت

هناك».

بقيت الطفلة تحت الركام ساعتين كاملتين، قبل أن يتمكن المسعفون وطواقم الدفاع المدني من إنقاذها. نقلت بعدها إلى عيادة البندر في حيّ الدرج لتلقّي الإسعافات الأولية، ثم إلى مجمّع الشفاء الطبي غرب مدينة غزة.

وتتابع: «كنت أشعر بالألم شديدة في كل جسدي، ولم أستطع الحركة بعد نجاتي من القصف».

ورغم إصابتها بحروق وجروح في أنحاء جسدها استغرق شفاؤها منها أشهراً طويلة، فإن وجع مرام الأكبر كان

فقدان عائلتها بالكامل: والدها أحمد الدغل (35 عاماً)، ووالدتها زينب (34 عاماً)، وشقيقها عاصم، المصاب بالتوحد (16 عاماً)، وعدنان (9 أعوام)، وشقيقاتها الثلاث: ملك (14 عاماً)، وميرا (8 أعوام)، وميار (6 أعوام).

ولم يكن أفراد أسرة مرام وحدهم ضحايا الغارة؛ إذ ارتقى فيها أيضاً 29 فرداً من عائلة الدغل، بقي أكثر من عشرة شهداء منهم تحت الركام، بينهم والدها وشقيقاها، وفق ما تؤكده مرام.

مع خروجها من المستشفى، بدأت الطفلة رحلة نزوح جديدة داخل مدينة غزة، لا تقل قسوةً عن لحظة الجريمة الأولى. تنقلت بين عدة مراكز إيواء برفقة أقاربها، تحمل حقيبة صغيرة لا تضم سوى بعض الملابس، وذاكرةٍ مثقلة بوجوه لن تعود.

في كل خيمة تدخلها، كانت تبحث عن شيء يشبه بيتها: رائحة طعام، صوت والدها، أو ضحكة أمها وشقيقاتها، لكنها كانت تجد الصمت، وبطانياتٍ بالية، وأجساداً أنهكتها النزوح وقسوة الحرب.

تعترف مرام بأنها لم تتوقع يوماً أن تفقد عائلتها كاملة، وتؤكد أنها لن تنسى الجريمة التي غيّبت «أعزّ الناس على قلبها» وأبقتها وحيدة تصارع الحياة، وأنها ستظل حيّة في ذاكرتها مهما مرّت السنوات.

وتقول، وهي تغالب دموعها: «سألاحقهم... سألاحق من قتل عائلتي بلا ذنب، هذه الجريمة لن تمر».

تحت السقف نفسه الأيل للقسوط في مركز الإيواء، كان عمّها مروان الدغل (26 عاماً) يرمقها بنظرات

حسرة، إذ يستعدان قريباً للانتقال إلى مركز إيواء آخر، للعيش تحت خيمة لا تقيهما برد الشتاء ولا الأمطار. يقول لـ«فلسطين»: «مرام في قلبي، أحضنها بين أضلعي... هي كل حياتي وأهم ما فيها».

تدرك مرام أن الخيمة لن تشبه بيتها الذي دمّره جيش الاحتلال، بعدما كان عامراً بالأيام الجميلة والذكريات التي لن يمحوها الزمن، لكنها في الوقت ذاته تمثّل لها ما تبقى من العائلة. وبينما تحاول التمسك بالأمل، تتطلع إلى أن تمنحها الحياة فرصة جديدة، رغم كل ما سُلِب منها.

صباح لـ"فلسطين": ارتفاع كبير بأعداد مرضى العيون في غزة جراء حرب الإبادة

المخصصة لتصوير الشبكية والأوعية الدموية، وأجهزة تصوير الشبكية المقطعية لتحديد موقع الخلل ومتابعة تطور الحالات المرضية، وهي أساسية لتشخيص ومتابعة أمراض مثل اعتلال الشبكية وارتفاع ضغط العين.

بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة كبيرة لأجهزة الجراحة التداخلية مثل جهاز الفيكو فيتركتو لقص السائل الزجاجي وتفتيت المياه البيضاء، فضلاً عن طاولات العمليات وأجهزة التخدير، ونقصها يزيد من صعوبة تقديم الخدمات الطبية بشكل مناسب، كما يقول صباح.

وفي ظل شح الإمكانيات في مستشفى العيون، يضطر الآلاف من المرضى للانتظار لفترات طويلة على أمل أن يأتي دورهم في إجراء بعض العمليات البسيطة التي يمكن إجراؤها حالياً في غزة.

وعن ذلك قال صباح: "لدينا قائمة انتظار طويلة لإجراء عمليات جراحية لمرضى يعانون من ضعف وتدنّي الإبصار بسبب وجود مياه بيضاء في العين وزيادة كثافتها وتؤدي بدورها إلى فقد البصر بشكل تدريجي".

بالعيون أصبحت ملّخة جداً في الوقت الحالي، خصوصاً المضادات الحيوية على شكل قطرات وريدية مثل مادة الأفلوكساسين.

كما أشار إلى الحاجة لبعض القطرات الدوائية المحتوية على الستيرويدات، مثل بريدفورت، والتي تُستخدم عادة بعد العمليات الجراحية داخل العين، وبعض هذه القطرات مختلط مع مضادات حيوية، وبعضها يُستخدم بمفرده. كما أشار المسؤول إلى الحاجة إلى أدوية مثل دياموكس، مانيتول، وأدوية الستيرويدات أو

لوسينثس لعلاج حالات معينة في العين. وقال صباح في حديثه لـ"فلسطين": "هناك أيضاً نقص شديد في المستهلكات الطبية مثل خيوط العمليات وعدسات المياه البيضاء، ما يهدد إمكانية إجراء العمليات الجراحية في الأشهر القادمة. كما تم تدمير جزء كبير من الأجهزة المستخدمة في التشخيص

والعلاج، بما في ذلك أجهزة التصوير الشبكي وأجهزة قياس العدسات".

ولفت إلى أن الأجهزة المتضررة تشمل أجهزة الألترا ساوند لتشخيص أمراض العين، وأجهزة الفاندس

وأضرار أخرى وعائية وأمراض مرتبطة بالعامل الوراثي، وهي كذلك تحتاج إلى أجهزة تشخيصية متطورة.

كما يحتاج هؤلاء المرضى – بحسب الدكتور صباح – إلى علاجات وأدوية للتخفيف من معاناتهم، لافتاً إلى أن استمرار الواقع الحالي سيعني فقدان الكثير منهم للبصر تماماً في أي لحظة.

وأكمل: "في مقدمة هؤلاء المرضى يأتي المصابون بجلوكوما العين الناتج عن ارتفاع ضغط العين والذي يؤدي بدوره إلى فقد لإبصار بشكل تدريجي في حال عدم توفر العلاج وتقديم الخدمة لهم في الوقت المناسب".

وشدد المسؤول الطبي على أن معظم هذه العلاجات والأدوية لم تدخل إلى غزة عبر وزارة الصحة منذ ما يزيد على العام، مبيّناً أن نسبة الأطفال من هؤلاء المرضى مرتفعة، ويمكن أن يفقدوا بصرهم في أي لحظة، مع صعوبة تعافيهم في المستقبل.

علاجات ضرورية

ونوه إلى أن الحاجة لبعض الأدوية والعلاجات الخاصة

العين لعدد كبير من المواطنين.

وأردف صباح: "بناءً على إحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية أصيب ما يقارب من 17 ألف مواطن في قطاع غزة خلال حرب الإبادة، من بينهم بالطبع أطفال ونساء وكبار في السن، وهو ما يشكل نحو 11 بالمئة من مجمل الإصابات خلال الحرب".

وقال: "كثير من هؤلاء الجرحى فقدوا البصر بشكل كلي إما في عين واحدة أو في كلتا العينين، منهم أيضاً من يعاني من جروح ومضاعفات تحتاج إلى تدخلات جراحية وأجهزة تشخيصية متطورة".

وبيّن أن معظم هذه الأجهزة تم تدميرها وتخريبها في بداية حرب الإبادة، فيما منع الاحتلال إدخال أجهزة أخرى، بل ومنع وصول الأدوية والعلاجات البسيطة التي لا غنى عنها لعلاج المرضى.

أمراض مزمنة

ولفت صباح إلى وجود نحو 6 آلاف مواطن في غزة يعانون من أمراض مزمنة في العيون مثل الاعتلالات الشبكية السكرية أو الاعتلالات الناتجة عن مضاعفات

غزة/ إبراهيم أبو شعر:

حذر مدير مستشفى العيون الحكومي بوزارة الصحة في غزة، د. عبد السلام صباح، من تداعيات خطيرة لحرب الإبادة الإسرائيلية التي استهدفت قطاع غزة، على مرضى العيون، مؤكداً أن أعدادهم ازدادت كثيراً في العامين الأخيرين.

وقال صباح لصحيفة "فلسطين" إن أكثر من 17 ألف مواطن في غزة تعرضوا لإصابات متنوعة في العيون، لثُلُهم من فئة الأطفال خلال حرب الإبادة على القطاع، وسط عجز القطاع الطبي عن توفير العلاج لهم بعد تدمير الاحتلال معظم الأجهزة.

وأشار صباح إلى أن الكثير من المرضى والمصابين فقدوا البصر تماماً في الفترة الماضية، نظراً لمنع الاحتلال إدخال المعدات والأجهزة الطبية اللازمة لإجراء العمليات الجراحية، فيما يهدد نفس المصير الآلاف من المرضى.

وقال إن الإصابات الجديدة خلال حرب الإبادة نتجت عن عمليات القصف الوحشي لجيش الاحتلال، وانتشار الشظايا والجزيئات، التي تسببت بجروح خطيرة في

ماذا قد يبقى من الثورة حين تجوّع أبناءها؟



امين الحاج

لم يكن ملف رواتب اسر الشهداء والاسرى والجرحى في اي مرحله مسألة مالية محضّة، بل كان دائما تعبيرا عن معنى اعمق، عن عقد أخلاقي، سياسي واجتماعي، تشكل مع انطلاق الثورة الفلسطينية، مفاده ان من يدفع للثمن اعلى لا يترك وحيدا، وان التضحية لا تتحول لاحقا الى عبء على اهله، لذلك فان قطع هذه الرواتب او تفرغها من مضمونها لا يمكن قراءته كجراة اداري او اصلاح تقشفي، بل هو فعل سياسي يعيد تعريف العلاقة بين السلطة والذاكرة، وبين الحاضر ومسار طويل من التضحيات. الثورة الفلسطينية قامت على اكتاف الشهداء والاسرى، ليس بوصفهم

وقودها لها فقط، بل بوصفهم اساس الشرعية، وعبرهم صيغت سرديّة التحرر، وبهم اكتسبت المؤسسات تمثيلا ومعنى، بتضحياتهم اوصلت صوتها للعالم، وحين تعهدت المنظمة - ثم السلطة لاحقا - برعاية اسرهم، لم يكن ذلك صدقة ولا امتيازاً، بل ترجمة عمليه لفكرة ان النضال له كلفة جماعية، وان المجتمع يتحملها، لا العائلات وحدها.

مع الزمن تبدلت اللغة السياسية، المنظمة نبذت ما سمي بالارهاب، وعُدلت الميثاق الوطني عام 1996 والذي قام في نسخته الاولى والثانية على الكفاح المسلح، وبالتالي فقد كان هذا التحول متوقعا في سياق ضغوط دولية واقليمية ومسار طويل من التنازلات، لكن المتوقع سياسيا لا يصحح - تلقائيا - مشروعا اخلاقيا، فالسؤال لم يكن يوما هل يحق لها تغيير خطابها، بل اين تقف حدود هذا التغيير؟ ومن يدفع ثمنه؟

السلطة حاولت سابقا ادارة جزء من الملف عبر التوظيف والدمج، خصوصا للاسرى السابقين، وغالبها تمت ضمن اشتراطات امنيه، وبهذا المعنى جرى اخراج قطاع واسع من الاسرى من دائرة الاعالة المباشرة، لكن هذا الحل لا سبيل لتطبيقه على اسر الشهداء، فالشهيد لا يمكن اعاده توظيفه، والاسرة لا تملك خيارا لتعويض القياب، وهنا تكمن قسوة القرار، لانه يعالج ما يمكن احتواؤه اداريا، ويترك من لا يمكن احتواؤه فريسة للفقر او لفحص الاحتياج الذي قد يتحول الى اداة ضبط وابتزاز.

قطع الرواتب او تحويلها الى مساعدات اجتماعية "محايده" يعيد تعريف التضحية نفسها، فالاسير يصبح حالة فقر، والشهيد ملف رعاية اجتماعية، والجريح رقم في جدول، هذا ليس اصلاحا ماليا بل اعادة صياغة للذاكرة، فالاحتلال يدرك ذلك جيدا، وبالتالي فان الضغط المتواصل على هذا الملف لم يكن يوما بدافع الحرص على النزاهة المالية، او الاصلاح، بل بهدف تفكيك المعنى وتحويل الثورة الى ادارة خدمات مشروطة، فالاحتلال فشل في كسر الارادة بالسلاح وحده، فانتقل الى الاقتصاد، ثم الى الخبز، ثم الى محاولة جعل التضحية مكلفة، حتى بعد الموت.

المسالة لا تتوقف عند الرواتب، فما يجري يرسم حدود المقبول سياسيا، فالיום يطلب اعادة هيكلة المخصصات، وغدا سيطلب اعادة تعريف الشهيد والاسير والجريح، وبعدها المناهج والذاكرة، وحتى القضاء العام، وكل تنازل سيخلق سقفا جديدا ادنى من سابقه، وكل صمت سيفتح الباب لمطلب اشد، وهكذا تماما تعمل المنظومات الاستعمارية، فهي لا تكفي بالهممة، بل تعيد تشكيل علاقتك بتاريخك وشهدائك حتى تفقد البوصلة.

سياسيا، هذا المسار يعمق ازمه الشرعية، فئات واسعه تستشعر ان السلطة تتخلى عن احد اعمدة المشروع الوطني، بينما تبقى على التزامات امنية وادارية لا توفر حماية ولا افقا، والنتيجة المتوقعة مزيد من التفكير، وصعود

المقاومة الجزائرية والفلسطينية، وحين ذهبت مصر إلى كامب ديفيد، شكلت العراق وسوريا وليبيا والجزائر "جبهة الصمود والتصدي"، ثم انضم السودان كأحد اللاعبين الخارجين عن الإرادة الأميركية بعد تغيير نظام الميمري. لم تفقد المقاومة الفلسطينية في أي مرحلة من يتحدث مع القوى الدولية نيابة عنها، ويحاول الاعتراض على الموقف الأميركي المنحاز لـ "إسرائيل" بموقف سوفيتي - وروسي لاحقا - أو صيني، على ما يمكن أن يوصف به هذا التعديل من وهن. اليوم، تصوت روسيا والصين بالامتناع لأنها لم تجد من يحمل موقف المقاومة الفلسطينية إليها ويقاض عليه بحسابات المصالح، إذ كان من الممكن بسهولة أن ينتهي هذا القرار إلى الفيتو، وأن يجد ترامب نفسه أمام لاعب دولي جديد يصيح طرفا في خطته رغم أنه، لأن هناك من يستطيع منع تمريرها دوليا؛ لكن لم تبادر أي دولة عربية أو إسلامية لذلك، رغم أن الجزائر والباكستان والصومال يمثلون كتلة الدول العربية والإسلامية في الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن، التي لا يمنع تصويتها مرور القرار، لكن ما يمكن أن تقدمه من موقف وتفاوض يمكنه أن ينتهي إلى فيتو روسي أو صيني أو حتى مشترك بين الاثنين. في غياب ذلك، فضلت كل من روسيا والصين حساباتها الخاصة واكتفت بالامتناع.

ما بين حسمين

لقد جاءت حرب الإبداءة على قطاع غزة كمشروع حسم عسكري نهائي بعد تعثر محاولات الحسم السياسي، وسريعا ما تحولت إلى حرب تهجير لغزة وتدمير كامل لها، وترامت مع حرب تهجير لمخيمات الضفة الغربية، تؤسس لمرحلة لاحقة من تهجير أوسع، وترامت مع تصعيد حرب الحسم على القدس بمسجدها الأقصى وأحيائها وحدودها.

والمضي بالحرب إلى جنوب لبنان ومحاوله الحسم تجاه المقاومة اللبنانية، ثم باتجاه اليمن في محاولة لإسكات الإسناد المولم والمؤثر الذي مضى إليه، والاتجاه إلى إيران ليس لتدمير مشروعهها النووي والصاروخي فقط؛ بل في محاولة لتغيير النظام وفرض الفوضى والتفكير بـ "فرط" الدولة الإيرانية لمكوناتها القومية والمذهبية، والسعي لتحقيق هذا الهدف في سوريا بعد إسقاط النظام فيها، ومنها من التماسك في دولة مركزية من جديد، وامتدت يد الحسم لمحاولة إنهاء التفاوض بأسره في غارة الدوحة، ومحاولة كسر أسطول الصمود في الغارات على تونس.

رغم القتل والتدمير* لم ينح الحسم العسكري أيضا، وانتهى إلى عزلة دولية لـ "إسرائيل"، جسدته موجة الاعترافات بالدولة الفلسطينية تحت ضغط الشارع الأوروبي والدولي"، ومشهد خطاب نتنياهو في الأمم المتحدة بالمقاعد الفارغة للقاعة، وأسطول الصمود بعشرات السفن الذي وضع الإسرائيليين في مواجهة ناشطين من كل العالم، والتغير الداخلي الأميركي السريع في انتقاد "إسرائيل" ورفض الانحياز الأميركي الأعمى لها، وبدء النظر إلى اللوبي الإسرائيلي بوصفه يعمل لصالح دولة أجنبية ما يوجب تنقيد عمله؛ جاء ترامب ليقول إن الحرب أصبحت عبئا ثقيلا، فدعونا نرجع لمحاولة الحسم السياسي.

لم يقترح ترامب نهاية للحرب، بل اقترح تخفيف وتبترتها ونقل جزء من ثقلها للأدوات السياسية بما يقلل من الآثار السلبية الناتجة عنها، ما اقترحه كان أقرب إلى استعادة حالة شبه الحرب المتقطعة التي كانت قبلها، مع فارق في وقائع ما بعد الحرب.

لقد بدأ الحسم كأجندة سياسية - اقتصادية تستخدم القوة أحيانا، ثم تحول إلى حرب إبادة وتصفية متعددة الجبهات، واليوم يعود لشكله السياسي الذي بدأ منه واستمر فيه لست سنوات؛ وهو لا يعني فقط البقاء على حافة الحرب بل احتمالية العودة إليها على عدة جبهات بشكل متقطع.

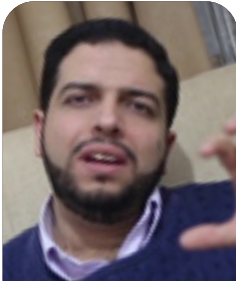
ما هو الأفق الممكن؟

يبقى السؤال الأهم: ما الأفق السياسي والعسكري اليوم بعد اعتماد قرار مجلس الأمن 2803، وإقرار "مجلس السلام" بقيادة ترامب وتقويضه بمهمة حكم غزة وتأهيل السلطة الفلسطينية لسلامتها، وتشكيل "قوة استقرار دولي" ومنحها تفويضا واسعا بنزع السلاح وهدم المنشآت العسكرية والإشراف على تشكيل شرطة فلسطينية جديدة قائمة على التنسيق الأمني، واستحضار صفقة القرن 2020 باعتبارها أساسا للحل؟

قد يقول قائل: لم تعد المشكلة مع "إسرائيل" والولايات المتحدة، بل باتت مع العالم.

رغم ما يحمله هذا القرار من خطورة فإنه تسجيل للوقائع القائمة بوثيقة، وليس تأسيسا لوقائع جديدة؛ هو تثبيت لحقيقة أننا في إقليم شبه محسوم للولايات المتحدة، عالق في الأحادية القطبية، يحجب عن فلسطين ومقاومتها وعن كل شعوبه مفاعيل التغيير الدولي، ويحاول تأييد الغطاء الأميركي في فترة أوفوله.

لقد سبق للولايات المتحدة أن أسست قوة دولية متعددة الجنسيات بعد حرب



زياد ابحيص

مدمرة، وذلك في آب / أغسطس 1982، حين نزلت القوات الأميركية والبريطانية والفرنسية والإيطالية على أرض لبنان دون قرار أممي لتشرّف على "مغادرة المقاتلين الأجانب" ولـ "تساعد الدولة اللبنانية في بسط سيادتها والحفاظ على الأمن"، لكنها سرعان ما أصبحت تحت الاستهداف كقوة وصاية دولية على لبنان، اتخرج بعد 14 شهرا من انتشارها.

الوقائع ليست متطابقة على أي حال، والتاريخ لا يعيد نفسه بحذافيره وإن كان خزان التجربة الإنسانية الذي يمكن العودة إليه للاسترشاد، فهذه القوات تجري محاولة منها للتحسين بقرار لمجلس الأمن بخلاف ما حصل في 1982، ولبنان دولة مستقلة قبل دخول "إسرائيل" بجيشها إليها، بخلاف قطاع غزة الذي ما زال محتلاّ مع تفاوت أشكال احتلاله، وفي تلك الحقبة كانت الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تفرض ميزان قوىّ مختلفا عما هو عليه اليوم.

اليوم، نعيش في نظام دولي رخو ما زال يتشكل، تراجع فيه الولايات المتحدة بسرعة أكبر من قدرة الصين وروسيا على شغل ما تركته من فراغ، تستغل فيه حربٌ بالوكالة مع روسيا في أوكرانيا، وتقبل فيه الصين على استعادة تايوان خلال عامين، بينما معظم قوى الإقليم ترفض مغادرة لحظة الأحادية القطبية، لكن هذا تحديدا ما يُفقدوها وثنها وتأثيرها، ويجعل انضمامها للولايات المتحدة في قرار حسم لا يغير كثيرا في الوقائع، فقواه قامت بالفعل بكل ما تستطيعه لوأد المقاومة وهزيمتها على كل الجبهات، وحرب الإبداءة بالسلاح الأميركي الكامل قد تمت بالفعل، وإعادة إنتاج هذه الوقائع الصلبة في وثائق سياسية لن يجعلها قادرة على الحسم وإن كان يُعقد المشهد سياسيا.

التغيير اليوم يمكن أن يأتي من ثلاثة مصادر: أولا، تجدد المقاومة على جبهات أخرى مثل الضفة الغربية والداخل المحتل عام 1948 أو الجبهة اللبنانية بما ينهي الاستفاد بغزة باعتبارها مقدمة الحسم، وثانيا، أن يحصل تغيير في موقف دول الإقليم أو في بينها نتيجة تحركات شعبية أو تصدعات داخلية بما يسمح لمفاعيل التغيير الدولي أن تدخل الإقليم، وثالثا، أن تزداد التغيرات الدولية بانفجار التناقضات الداخلية الصهيونية أو الداخلية الأميركية أو في العلاقات بينها.

حتى ذلك الحين، فإن* المقاومة الفلسطينية معنية بالصمود، والحفاظ على سلاحها، ومنع الولايات المتحدة و"إسرائيل" من فرض أي وقائع جديدة* في كل الأرض الفلسطينية، والواجب على قوى المقاومة ومن يدعمها اليوم أن يحرصوا على معادلة سبق أن كرسها الشهيد إسماعيل هنية: "لن تأخذوا بالسياسة ما عجزتم عن أخذه في الميدان".

يتطلب ذلك تحقيق استراتيجية ثلاثية: أولا، المناورة السياسية؛ ثانيا، الصلابة الميدانية؛ وأخيرا، تعزيز التواصل وتنسيق الموقف مع القوى التي تجابه الحسم وعلى رأسها "حزب الله" الذي سيكون سلاحه التالي إن تقدمت تجربة نزع سلاح مقاومة غزة لا قدر الله، وكذلك إيران واليمن وأفغانستان، والقوى الشعبية العربية الراضة للارتكان الرسمي العربي المطلق للغطاء الأميركي.

تحاول هذه الاستراتيجية منع استئناف حرب الإبداءة ما استطاعت، ومنع فرض وقائع ميدانية جديدة بالمقابل، إلى أن تبدأ محاولة الحسم بالتفسخ، فهذه محاولة عمرها ثماني سنوات اليوم، وسبق أن فشلت في سبع محطات سابقة، وهي تخوض محاولاتها الأشرس اليوم، التي إن فشلت ستعني الفشل النهائي، وأن أي محاولة لاحقة ستكون أقل خطرا وتأثيرا منها.

تفشل قرارات مجلس الأمن في الميدان إن عجزت القوى التي تبنتها عن فرضها، وهذا مفتاح إجهاض قرار 2803 الذي يجب إجهاضه، لكن من دون الاندفاع بإعلان ذلك سياسيا بما يسمح باستئناف حرب الإبداءة، فإن كانت "إسرائيل" معنية باستئنافها لتحمل هم عبء هذا القرار، فالمقاومة تقف بين الحرب السياسية والعسكرية على مدى شهور قادمة، إلى أن تستجد وقائع جديدة تسمح بالوصول إلى نهاية أكثر اتزاناً واستقراراً لحرب الإبداءة.

الكتلة الإسلامية تنعى الشهيد أنس عبد الفتاح الذي ارتقى متأثراً بإصابته برصاص أجهزة السلطة

نابلس/ فلسطين:

نعت الكتلة الإسلامية في جامعة النجاح الوطنية إلى جهاير الشعب الفلسطيني، المهندس أنس عبد الفتاح، الذي ارتقى بعد ثلاثة أعوام من المعاناة مع الشلل، من جراء إصابته برصاص أجهزة أمن السلطة الفلسطينية خلال مسيرات الاحتجاج الشعبية المنددة بملحقة واعتقال المقاومين. وأشارت الكتلة إلى أن الشهيد أنس قدّم نموذجاً للشباب الصابر المحتسب في مواجهة الألم والإهمال، بعد حرمانه من أبسط حقوقه الطبية والإنسانية، وتركه وحيداً يصارع آثار إصابته، مع تنصل السلطة الفلسطينية من مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه علاجه ورعايته. وأكدت الكتلة، أن دماء الشهداء ومعاناة الجرحى ستبقى أمانة في أعناق الأحرار، وأن سياسات القمع والتضييق على الأصوات الحرة لن تنجح في كسر إرادة الشعب الفلسطيني أو طمس الحقيقة. وتقدمت الكتلة الإسلامية بأحرّ التعازي وأصدق

مشاعر المواساة إلى عائلة الشهيد أنس عبد الفتاح، وزملائه ومحبيه. واستشهد، أمس، المهندس الجريح أنس عبد الفتاح، متأثراً بمضاعفات صحية خطيرة أعقبت إصابته برصاص أجهزة أمن السلطة الفلسطينية قبل نحو ثلاث سنوات، والتي تسببت له بشلل نصفي ومعاناة صحية وإنسانية متواصلة. وأفادت مصادر عائلية أن الشهيد أنس كان يرقد في العناية المكثفة عقب إصابته بجلطة رئوية حادة خلال خضوعه لعملية جراحية، في ظل تدهور كبير في وضعه الصحي نتيجة سنوات من الألم والإهمال وغياب الرعاية اللازمة. وكان أنس عبد الفتاح قد أصيب في سبتمبر/ أيلول 2022، بعد أن أطلقت أجهزة أمن السلطة الفلسطينية الرصاص عليه خلال قمع مسيرة في مدينة نابلس، خرجت رفضاً لاعتقال المطارد مصعب اشتية، ما أدى إلى إصابته إصابة بالغة تسببت له بالشلل النصفي.

حصار الزراعة في غزة 2025..

قطاع أبيض وفجوة غذائية تعمق خطر المجاعة

غزة/ مريم الشوبكي:

مع دخول الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عامها الثالث، تكشف حصيلة عام 2025 عن واقع زراعي غير

مسيبوق في قسوته، بعدما تحوّل أحد أهم أعمدة الأمن الغذائي إلى قطاع مدمّر وشبه غائب عن دورة

الإنتاج، مع السيطرة الإسرائيلية على الأرض والمعابر، ومنع إدخال مدخلات الزراعة، واتساع رقعة الدمار.



خسائر فادحة

يقول المتحدث باسم وزارة الزراعة في غزة، م. محمد أبو عودة، إن القطاع الزراعي تعرّض خلال عامين ونيف من حرب الإبادة لتدمير تجاوز 90%، حيث جرى تدمير نحو 187 ألف دونم من الأراضي الزراعية، ما أدى إلى فقدان 55 ألف مزارع مصادر دخلهم وتحولهم إلى عاطلين عن العمل. ويوضح أن هذا الدمار لم يقتصر على الأرض فقط، بل شمل منظومة الإنتاج الزراعي بكامل حلقاتها. ويوضح أبو عودة أنه قبل الحرب كان القطاع الزراعي في غزة ينتج نحو 525 ألف طن من الإنتاج النباتي، وحقق اكتفاء ذاتياً بلغ 115% من الخضروات ونحو 80% من الفواكه، إلا أن هذا الواقع انهار بالكامل، لتنشأ فجوة غذائية عميقة لا يمكن سدها بالإنتاج المحلي. يتقاطع هذا التوصيف مع بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني، التي تشير إلى أن الزراعة كانت من أكثر القطاعات تضرراً في غزة، فيما أكدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) أن القدرة المحلية على إنتاج الغذاء تعرّضت لانحيار شبه كامل نتيجة تدمير الأراضي والآبار وشبكات الري.

مساحات محدودة

يؤكد أبو عودة أن المساحات المزروعة حالياً لا تتجاوز 700 دونم فقط، أي ما يعادل 5 إلى 6% مما كان يُزْرَع قبل الحرب، مشدداً على أن هذا الحجم من الزراعة «لا يغطي أي شيء من احتياجات السكان»، في ظل وقوع معظم الأراضي الزراعية ضمن مناطق خطرة أو مدمّرة.

تدعم هذه المعطيات نتائج التقييم المشترك الصادر عن FAO و UNOSAT، والذي أظهر أن أكثر من 80% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة تضررت، لترتفع النسبة لاحقاً إلى نحو 87% بحلول أكتوبر/تشرين الأول 2025، مع أضرار واسعة في الدفيئات الزراعية وعدم إمكانية الوصول إلى غالبية الأراضي. ويشير أبو عودة إلى أن قطاعات زراعية كاملة أُمِيدت، حيث دُمّر قطاع الدواجن بالكامل، وتوقف قطاع الأبقار والعجول، وأبيد قطاع النحل، فيما بقي قطاع الأغنام محدوداً، ما أفقد السوق المحلي مصادر أساسية للبروتين الحيواني.

تحذيرات أممية

وفي هذا السياق، أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بأن أكثر من 83% من الأراضي الزراعية والآبار تضررت، وأن أقل من 5% فقط من الأراضي كانت متاحة للوصول في ذروة التصعيد، محذراً من تداعيات ذلك الخطيرة على الأمن الغذائي.

يلفت أبو عودة إلى أن الزراعة فقدت تنوعها الإنتاجي، فبعد إنتاج عشرات المحاصيل قبل الحرب، تقلّص الإنتاج اليوم إلى عدد محدود من الخضروات والفواكه، مع توقف كامل للمحاصيل الحقلية، ما يفاقم الاعتماد على المساعدات.

ويؤكد أن إدخال البذور والأسمدة والمستلزمات الزراعية متوقف بالكامل، وما يدخل منها بكميات محدودة لا يعيد عجلة الإنتاج. وتعتبر FAO أن القيود المفروضة على مدخلات الزراعة تمثل

العائق الأكبر أمام أي تعاف محتمل. ويعاني القطاع الزراعي من شح المياه وتلوّثها، وتدمير التربة بفعل التجريف والقصف، إلى جانب الضغط الهائل على المياه الجوفية بسبب النزوح الواسع، وهو ما حذر منه برنامج الأغذية العالمي بوصفه عاملاً رئيسياً في تعميق انعدام الأمن الغذائي.

تعافٍ معقّد

أما إعادة تأهيل التربة، فيوضح أبو عودة أنها تتطلب فحوصاً مخبرية غير متاحة حالياً بسبب تدمير المختبرات ومنع إخراج العينات إلى الخارج، ما يجعل أي زراعة مستقبلية محفوفة بالمخاطر.

ورغم ذلك، حاولت وزارة الزراعة تنفيذ برامج إغاثية بالتعاون مع مؤسسات محلية ودولية، إلا أن معظم هذه الجهود متوقفة بانتظار الانتقال إلى مراحل لاحقة من وقف إطلاق النار، مع تشكيل غرفة عمليات مشتركة لإعادة الإعمار. ويحذّر البنك الدولي من أن انهيار الزراعة في غزة يشكل جزءاً من انهيارٍ أوسع في سبل العيش، مؤكداً استمرار الحاجة إلى دعم غذائي واسع في ظل غياب الإنتاج المحلي.

ويختتم أبو عودة بالتأكيد على أن تعافي القطاع الزراعي يحتاج من خمس إلى عشر سنوات في حال توفر دعم حقيقي، مشدداً على أن إعادة بناء الزراعة تمثل أساساً للأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على المساعدات.

المال الفلسطيني في الخارج.. وفرة مُعطلة واقتصاد يبحث عن الثقة

غزة/ رامي رمانة:

تكشف بيانات وضع الاستثمار الدولي والدّين الخارجي لفلسطين عن مفارقة واضحة في بنية الاقتصاد الفلسطيني؛ إذ تتجاوز الأصول الفلسطينية المستثمرة في الخارج 16 مليار دولار، في حين لا تزيد الاستثمارات الأجنبية الموفّقة في الداخل على نحو 6 مليارات دولار. ولا تعكس هذه الفجوة ضعفاً في الموارد بقدر ما تشير إلى أزمة ثقة عميقة وبيئة استثمار طاردة، تجعل الاقتصاد الفلسطيني عاجزاً عن استيعاب رأس المال الوطني وتوظيفه في مشاريع إنتاجية تُسهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

ويرى المحلل الاقتصادي د. نائل موسى أن هذه الأرقام تدل على «نزيف رأسمالي مستمر»، حيث يفضل رأس المال الفلسطيني البقاء خارج الحدود بحثاً عن الأمان والاستقرار، في وجود مخاطر سياسية واقتصادية مرتفعة، وقيود يفرضها واقع الاحتلال، إلى جانب ضعف الإطار المؤسسي والقانوني المنظم للاستثمار. ويشير د. موسى إلى أن هذا السلوك يعكس تفضيل المستثمرين الحفاظ على رؤوس أموالهم بدل خوض المخاطرة في سوق محلية تفتقر إلى الحماية الكافية، وهو ما يحدّ من قدرة الاقتصاد على خلق قيمة مضافة وتعزيز الإنتاج المحلي. ويوضح د. موسى لصحيفة «فلسطين» أن تركّز أكثر من ثلاثة أرباع الأصول الخارجية في العملة والودائع يعكس سلوكاً دفاعياً لرأس المال، لا يهدف إلى خلق فرص عمل أو مشاريع إنتاجية، بل إلى حماية المدخرات من المخاطر المحتملة. ويعدّ هذا نمطاً اقتصادياً إبداعياً هشاً، غير قادر على تحقيق نمو مستدام أو زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المحلية في الناتج الإجمالي، ويؤدي إلى ببطء التنمية، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد التبعية للموارد الخارجية.

ويعزو المحلل جزءاً من هذا الخلل إلى غياب العملة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي يحدّ من فاعلية السياسة النقدية، ويجبر المؤسسات المالية على الاحتفاظ بودائعها خارج النظام المالي المحلي. كما تشكل أموال المقاصة المحتجزة لدى الاحتلال عامل عدم يقين دائم، تُستخدم كأداة ضغط سياسي تؤثر مباشرة في الاستقرار المالي وتعيق قدرة الحكومة على التخطيط المالي طويل الأمد.

ورغم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل النسبة الأكبر من الاستثمارات الوافدة، فإن د. موسى يشير إلى أن تركّزه في قطاعات خدمية وريعية، مثل البنوك والتأمين والاتصالات، يقلل من أثره التنموي، ولا يُسهم في إحداث تحوّل هيكلي في الاقتصاد، أو دعم القطاعات الإنتاجية، أو تعزيز الصادرات المحلية، وهو ما ينعكس سلباً على قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

وفيما يتعلق بالدّين الخارجي، يرى د. موسى أن ارتفاعه إلى أكثر من ملياري دولار، مع استحواذ الحكومة على الحصة الأكبر منه، يفرض أعباء إضافية على المالية العامة، ويقلّص قدرة الحكومة على توجيه الإنفاق نحو مشاريع تنموية، في ظل ارتفاع كلفة خدمة الدّين، ما يزيد الضغط على الموارد المحلية ويضعف قدرة الاقتصاد على الصمود أمام التحديات الخارجية.

ويخلص المحلل إلى أن استمرار هذا النموذج الاقتصادي يجعل الاقتصاد الفلسطيني أكثر هشاشة أمام الصدمات السياسية والمالية، ويحدّ من قدرته على الصمود، مؤكداً أن الرهان على القروض أو انتظار تدفّق الاستثمارات الأجنبية ليس خياراً مستداماً، وأن الحل الحقيقي يتطلب سياسات وطنية متكاملة تهدف إلى تعزيز الثقة في الاقتصاد المحلي.

وبحسب د. موسى، فإن التحدي الحقيقي يكمن في استعادة ثقة رأس المال الفلسطيني، عبر استراتيجيّة وطنية شاملة لتحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز سيادة القانون، وتوفير حوافز حقيقية لتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية، مثل الصناعة والزراعة والطاقة والخدمات الأساسية. ودون ذلك، ستبقى الوفرة المالية خارج الحدود، وسيظل الاقتصاد الفلسطيني أسير التبعية والهشاشة، مع استمرار معاناة الشباب من البطالة وغياب فرص النمو المستدام.